قيادیو «الوطني» في لقطة جماعية مع إحدى موظفات البنك المشاركات في البرنامج

الذين اجتازوا برنامج الاستثمار التدريبي المكثف

«الوطني» يحتفل بموظفي «الذهبي»

عادل الجناعي

احتفل بنك الكويت الوطني بموظفيه في إدارة «الذهبي» الذين اجتازوا برنامجا تدريبيا مكثفا صمم خصيصا لهم بهدف تعزيز مهاراتهم وخبراتهم في المجال المالي والاستثماري.

وقام مساعد مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في البنك عادل الجناعي، خلال الحفل الذي أقامه البنك بهذه المناسبة، وحضره لفيف من كبار قياديي البنك يتقدمهم الرئيس التنفيذي لشركة الوطني للاستثمار صلاح الفليج، ورئيس مجموعة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني ـ الكويت عماد أحمد العبلاني، ونائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية عبدالله النجران التويجري، بتقديم التهنئة لموظفي حساب «الذهبي» المشاركين في البرنامج الاستثماري، متمنيا لهم التوفيق في أداء مهامهم الوظيفية داخل البنك.

وقال الجناعي ان رؤية الإدارة العليا للبنك تضع مسألة التنمية المستدامة للموارد والكوادر البشرية في مقدمة أولوياتها بوصفها هدفا استراتيجيا لنا.

وأكد أن «الوطني» حريص على النهوض بمسؤولياته الوطنية على أكمل وجه وتكريس مساهماته وجهوده في بناء طاقات قيادية جديدة عبر التدريب والتطوير المستمر لمهارات وقدرات الكوادر الوطنية الشابة.

ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز مهارات وخبرات موظفي الذهبي الاستثمارية، ويتكون من ثلاث مراحل امتدت لمدة أربعة شهور، شملت كافة علوم الاقتصاد والاستثمار والتحليلات المالية والمنتجات الاستثمارية والتخطيط.

الجدير بالذكر أن مجلة «بانكر ميدل ايست» المتخصصة قد اختارت بنك الكويت الوطني أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2011 عن حساب «الذهبي» تقديرا لريادته في طرح المنتجات المتخصصة والمبتكرة للعملاء المميزين.

ويتميز حساب «الذهبي» بالخدمات المصرفية التي يوفرها والخيارات الاستثمارية المعدة لتلبية احتياجات هذه الشريحة المميزة من عملاء «الوطني»، بالإضافة إلى تخصيص مسؤول مصرفي شخصي يتولى رعاية وإدارة جميع تعاملاتهم المصرفية، كما تتميز جميع المعاملات المصرفية الالكترونية لقطاع الأعمال عبر «الوطني أونلاين» للشركات بأقصى درجات السرية والأمان.

حكم «جلوبل» دعّم من التطور الإيجابي لقطاع الاستثمار

«الأولى للوساطة»: نتائج البنوك عززت مكاسب السوق خلال أبريل

قالت الشركة «الأولى للوساطة» المالية في تقريرها الأسبوعي إن البيانات المالية الفصلية للبنوك والشركات ذات القيمة الرأسمالية الأكبر في الربع الأول عززت مكاسب السوق خلال تداولات شهر أبريل، وهو ما تماشى مع التوقعات التي كانت تعتقد ان تساهم بيانات البنوك المتحسنة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، في رفع حجم التداولات وقيمتها.

وتعد نتائج الوحدات التشغيلية في الربع الأول من محفزات السوق الذاتية، التي تدفع وبقوة تداولات الربع الثاني إلى الايجابية، حيث حملت بيانات الوحدات المصرفية المالية في الفترة المالية الأولى إلى عودة ثقة المستثمرين التدريجية في السوق، خصوصا تجاه الأسهم التشغيلية.

وقال التقرير ان الصفة المشتركة لأداء أسهم البنوك منذ بداية الشهر الجاري تقريبا كانت الارتفاعات الملحوظة في أسعارها، فبعد ظهور النتائج بدأ الاستثمار في القطاع يؤتي ثماره، مشيرا إلى أن من أهم معطيات بداية تداولات الربع الثاني توقف نزيف النقاط وتحقيق مكاسب.

حكم «جلوبل»

وأشار التقرير إلى أن من الاعتبارات الايجابية التي دعمت السوق التطور الايجابي الذي شهده قطاع الاستثمار في منتصف تداولات الأسبوع الأخير من ابريل، والمتمثل في حصول شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» على حكم الاستئناف بشأن نزاعها القضائي في الوديعة المودعة لدى بنك أم القوين، مبينا أن صدور الحكم لصالح «جلوبل»، انعكس ايجابيا وبشكل كبير على أداء سهم الشركة الذي حقق ارتفاعا ملحوظا، خصوصا ان قيمة الحكم الصادرة لصالح الشركة تتجاوز الـ 250 مليون دولار بالإضافة إلى ما يقرب من 30 مليون دولار كفوائد مستحقة على المبلغ الأساسي وبنسبة تقارب من 9٪، كما أن الحكم أعاد بشكل غير مباشر النظرة المتفائلة ولو نسبيا إلى قطاع الاستثمار الذي يعاني تحديات كبيرة منذ بداية الأزمة المالية إضافة إلي ارتفاع الأسهم ذات العلاقة المباشرة بشركة «جلوبل» والذي بلغ ببعضها إلى الحدود القصوى اليومية.

هيئة أسواق المال

وذكر التقرير أن تنامي مستويات البيانات المالية الفصلية للبنوك المحققة بربحية ذات مستويات جيدة تزامن مع قرارات مهمة بدأت تصدر من قبل هيئة سوق المال، كان لها انعكاسات واضحة في تأكيد روح التفاؤل لدى المستثمرين، ومنها لجهة عمليات الإدراج التي تأتي في المرحلة الانتقالية لعمل «هيئة السوق» التي لاتزال قيد التنفيذ.

فكان لتعرض البنك الوطني إلى التحقيق في الهيئة كأول حالة تسجل اثر تصريحات أدلى بها الرئيس التنفيذي للبنك لوسائل إعلامية حول ملكية البنك المباشرة وغير المباشرة في شركة الاتصالات المتنقلة «زين» دلالات تنظيمية واسعة بشأن جدية الرقابة الجديدة فيما يتعلق بالإفصاح عن المصالح بحسب الفصل العاشر من اللائحة التنفيذية من القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية.

صلاحيات الصناديق

وأضاف التقرير أن في المقابل لم تتجاهل البورصة أهمية إجراء نقل صلاحيات الرقابة على الصناديق من وزارة التجارة والصناعة إلى هيئة سوق المال، وما أثاره من استفهام واستيضاحات لدى المديرين إلى درجة الارتباك فيما يتعلق بالصلاحيات والعقوبات على نشاطهم، إضافة إلى إلغاء جميع القرارات التي صدرت من الوزارة أو البنك المركزي ما بعد تاريخ 13 مارس الماضي مما يعني توقف قصري للكثير من الإجراءات التي أخذت حيز التنفيذ بعد صدور عدد من القرارات ما بعد التاريخ المشار إليه في عملية نقل الصلاحيات وبالتالي ستنعكس على أداء الكثير من الصناديق مما يربك استراتيجيات عملها بشكل جوهري.

نشاط "المشاريع"

وبيّن التقرير انه فيما كانت الأسهم الكبيرة من حيث القيمة الرأسمالية تقود ارتفاع أحجام التداولات، أعطت كميات التداول الكثيفة مؤشرات تعبر عن تركيز المضاربين على الأسهم الصغيرة والمتوسطة ولعل أهمها مجموعة شركة المشاريع الكويت القابضة مما أدى إلى ارتفاع مستوى دعم المؤشرات.

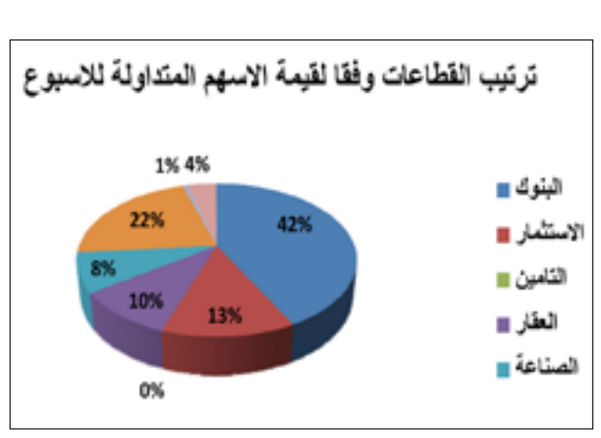

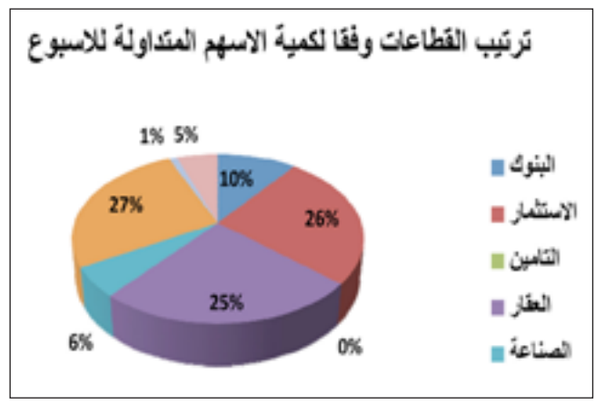

شركة أجوان الخليج العقارية ش.م.ك (مقفلة)
AJWAN GULF REAL ESTATE CO. K.S.C (Closed)

تنويه

شركة أجوان الخليج العقارية

نظراً لعدم اكتمال النصاب القانوني فقد تم تعديل اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير العادية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 م والمزمع عقدها يوم الثلاثاء الموافق 2011/4/26.

إلى يوم الأحد الموافق 2011/5/15 م في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً بقاعة الاجتماعات (أ) مبنى وزارة التجارة والصناعة بمجمع الوزارات وذلك لمناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالحضور مراجعة السادة/ الشركة الكويتية للمقاصة – الكائنة في الشرق- برج أحمد- الدور الخامس.

والله الموفق....

مجلس الإدارة

www.ajwan-gulf.com Tel.: 1822 211

السلة الاقتصادية

qualitykw60@hotmail.com
د.وليد عبدالوهاب الحداد

عهد جديد لتوزيع الثروة من خلال المال العام (2ـ2)

كانت المقالة السابقة حول الكيفية التي كانت توزع بها الثروة بعد البترول ومن ثم تعرضنا للرؤية الجديدة، واليوم نكمل العهد الجديد لتوزيع الثروة من خلال:

● الخطة التنموية الخمسية كأكبر مشروع مر على الكويت وبإنفاق 37 مليار دينار، هناك مجموعة من القواعد الرئيسية مفروض أن تؤديها هذه الخطة:

● أن تنشأ قاعدة التنمية الاقتصادية للكويت لتحويلها الى مركز مالي وتجاري عالمي مثل الموانئ والمطارات الضخمة والجسور والبنية التحتية، إنشاء المدن وطرق المواصلات المتطورة مثل المترو والقطارات وغيرها.

● جميع مشاريع التنمية الضخمة يجب أن تعتمد مبدأ تعيين الكويتيين في هذه المشاريع بنسب مقبولة كشرط أساسي لتمويلها.

● إتاحة الفرصة للمؤسسات المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد للاستفادة من هذه المشاريع الضخمة.

● دعم القطاع المالي في البلد من خلال إعطائه الفرصة للمشاركة في تمويل هذه المشاريع.

● نقل الخبرات، فيجب الحرص على الخبرات الأجنبية لتعليم الخبرات الكويتية في مجالات المشاريع، والتكنولوجيا، والخبرات الإدارية والفنية، فمشروع بناء ميناء يفترض بعد الانتهاء منه أن يكون هناك فريق خبراء كويتي قادر على بناء ميناء مثله، وأيضا يفترض بهذه الخبرات أن تدير هذه المشاريع بكفاءة بعد الانتهاء منها، والمقصود أن نقل الخبرات هدف أساسي لمشاريع التنمية.

● تشجيع المشروعات الصغيرة مبدأ أساسي ومهم في البناء الاقتصادي الجديد وإلى الآن المحافظ التي رصدت وهي 100 مليون دينار والمؤسسات التي وضعت المشاريع الصغيرة شيء جيد ولكن للأسف إدارة هذه المؤسسات سواء منها أو بسياسة عامة مفروض عليها في غاية السوء وهي تحارب أي مشروع صغير أو فكرة إبداعية من خلال الشروط المتشددة والمستحيلة المفروضة، وعدم وجود قواعد موضوعية معلنة، فالمطلوب تفعيل إدارة المشروعات الصغيرة، وأن تمثل جزءا أساسيا من توزيع الثروة من خلال تشجيع الشباب على الإبداع والإنتاجية والمساهمة في بناء اقتصاد دولتهم، فالمشاريع الصغيرة تمثل في أغلب دول العالم 80٪ من اقتصاداتها وهي طريقة للتقدم ولذلك يجب الاهتمام بها وجعلها المنطلق في بناء الاقتصاد وتكوين الثروة.

● التنمية البشرية من خلال إصلاح التعليم والاهتمام بجودته، وما يهمنا بالدرجة الأولى الآن الجودة في التعليم ويهمنا أن أولادنا إذا تخرجوا في الجامعات وغيرها من معاهد التعليم يكونون مطلوبين في الاقتصاد ليس على مستوى الكويت فحسب بل على المستوى الإقليمي بسبب جودة التعليم والمهارات الفنية والإدارية والقانونية العالية التي اكتسبتها من التعليم، وأيضا من الضرورة الاهتمام بالتدريب وجعله القاعدة الأساسية لتوفير الاقتصاد بالحرفيين، وأيضا القاعدة الأساسية لتطوير مهارات ومعارف العاملين في المؤسسات الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، والمقصود أن الاهتمام بجودة التعليم والتدريب هو أحد عناصر تكوين الثروة الأساسية للكويتيين.

● وضع قوانين وقواعد الرفاهية الاجتماعية من خلال:

● الرقابة على الأسعار، ونسب التضخم في الاقتصاد ومحاربتها، وفتح الباب للمنافسة والحرية الاقتصادية والقضاء على الاحتكار.

● فتح الباب للزكاة واستخدامها كأداة للقضاء على الديون والفروق الاجتماعية.

● إنشاء مؤسسة الرفاهية الاجتماعية، ودورها دراسة الأمور الاجتماعية والفوارق وتدعيم أواصر المجتمع وهي القناة التي من خلالها تزود الدولة المجتمع الكويتي بأي عطاءات أو زيادات أو علاوات اجتماعية بعيدا عن الوظائف والعمل الحكومي والعمل في القطاع الخاص.

● الاستمرار في الرعاية الاجتماعية المتميزة لفئات المجتمع التي هي بحاجة إلى مثل هذه الرعاية ويفضل هنا فصلها عن وزارة الشؤون وإنشاء مؤسسة الرعاية الاجتماعية لإعطائها الفرصة للاستقلالية وللاستفادة من تبرعات ورعاية القطاع الخاص والأفراد الميسورين في المجتمع الكويتي.

● إعادة لرؤيتنا للرعاية الصحية من خلال جودة الخدمة واعتماد إدارة القطاع الخاص أو المؤسسات الأجنبية لمؤسساتنا لما لها من قدرة على رفع مستوى الخدمات مثل المستشفيات الأميركية والألمانية والبريطانية.

● إصلاح القطاع المالي وأهمها السوق المالي ممثلا في البورصة وجعله مصدرا آمنا للاستثمار في الكويت والقضاء على التلاعب واعتماد مبدأ الشفافية وابعاد هذا القطاع عن الأزمات وشفط أموال صغار المتداولين.

● إصلاح قطاع العقار واعتماد مبدأ جديد في توفير الوحدات العقارية والسكنية تمكن الطبقة المتوسطة من الاستثمار في القطاع، ومن أهمها زيادة العرض وإيجاد وسائل استثمار عقارية جديدة تتيح الفرصة للجميع للاستثمار في العقار وتكوين الثروة والقضاء على الاحتكار وجذب الأموال الكويتية مرة أخرى بأفكارها الإبداعية من الخارج للاقتصاد الكويتي.

باختصار مبدأ الاستفادة من المال العام برؤيته الجديدة التي طرحناها في هذه المقالة بحاجة إلى مزيد من التفصيل وهذه باختصار أهم النقاط، وتطبيقها بإذن الله يضمن لنا استمرارية الاستفادة من المال العام والثروة النفطية إلى أجيال وأجيال متعددة.

شركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك.

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك (مقفلة)

يتشرف مجلس إدارة شركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك (مقفلة) بدعوة مساهميها الكرام لحضور الجمعية العامة العادية للسنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمقرر انعقادها يوم الاثنين الموافق 2011/05/09 في تمام الساعة العاشرة صباحاً بمقر وزارة التجارة والصناعة بمجمع الوزارات بلوك 2 الدور الأول قاعة (ب) وذلك لمناقشة جدول الأعمال التالي:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمصادقة عليه.
2. الاستماع إلى تقرير مراقبي الحسابات للميزانية العمومية كما هي في 2010/12/31.
3. اعتماد الميزانية العمومية كما هي في 2010/12/31 وحساب الأرباح والخسائر عن أعمال السنة المالية المنتهية في 2010/12/31.
4. الموافقة على توصية مجلس الإدارة على توزيع أرباح نقدية على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 بنسبة 7% من القيمة الاسمية للسهم (أي بواقع 7 فلس للسهم الواحد) بخصم مبلغ 448,319 د.ك من حساب الأرباح المرحلة ومبلغ 591,881 د.ك من حساب الاحتياطي الاختياري وذلك للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة في تاريخ انعقاد الجمعية العامة للشركة.
5. الموافقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.
6. الموافقة على تعامل الشركة مع أطراف ذات صلة.
7. الموافقة على منح مجلس الإدارة صلاحيات بيع عقارات الشركة أو رهنها أو إعطاء الكفالات أو عقد القروض.
8. تجديد تفويض مجلس الإدارة لشراء أسهم الشركة في حدود 10 % من رأس المال ولمدة 18 شهراً بالشروط والأوضاع المقررة قانوناً.
9. إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة. وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بما تم من تصرفات خلال السنة المالية المنتهية في 2010/12/31.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات لسنة 2011 وتخويل مجلس الإدارة في تحديد إتعابهم.

للاستفسار: 66655660

والله ولي التوفيق

رئيس مجلس الإدارة

«الجمان»: مؤشر الثقة يعطي إشارة إيجابية أولية لأداء البورصة الأسبوع الجاري

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية انه لأول مرة منذ 12 أسبوعا، سجل مؤشره للثقة أداء إيجابيا على الأساس الأسبوعي، حيث ارتفع بمعدل 0,35٪ خلال الأسبوع المنتهي في 2011/4/28، وذلك من 69,33 إلى 69,58 نقطة بزيادة قدرها 0,25 نقطة، وقد واكب الأداء الإيجابي لمؤشر الثقة، ارتفاع المؤشرين الوزني والسعري بمعدل 1,52 و1,23٪ على التوالي خلال الأسبوع المذكور.

وأشار «الجمان» الى انه على الرغم من تفوق أداء المؤشرين الوزني والسعري على أداء مؤشر الجمان للثقة، إلا أن سلوك مؤشر الثقة الأسبوع الماضي يعطي إشارة إيجابية أولية لأداء البورصة الأسبوع الجاري، والذي قد يخفف من حالة الترقب والحذر السائدين خلال الأسابيع الـ 12 الماضية.

من جهة أخرى، توقع «الجمان» أن يؤثر تدفق اعلانات نتائج الربع الأول 2011، وكذلك ردود الفعل على التشكيل المرتقب لمجلس الوزراء، ولو بشكل محدود، على أداء البورصة الأسبوع الجاري.